
استراتيجية طالبان
الرَّابحة
تأليف:
جيل دورونسورو
2020
ترجمة مركز الخطابي للدراسات
alkahttabirw

الاستراتيجية الرَّابحة لحركة طالبان في أفغانستان

تأليف: جيل دورونسورو

ترجمة مركز الخطَّابي للدراسات

ترجمة مركز الخطابي للدّراسات



2021 - 2020

"الآراء التي يتضمّنها هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الخطابي للدراسات"


بسم الله الرحمن الرحيم

- ولا تتخذ مؤسسة كارنيغي عادة مواقف مؤسسية بشأن قضايا السياسة العامة. الآراء الممثلة هنا لا تعكس بالضرورة آراء المؤسسة أو موظفيها أو الأوصياء عليها.

- للحصول على نسخ الكترونية من هذا التقرير، قم بزيارة الموقع الالكتروني للمؤسسة:

www.CarnegieEndowment.org/pubs

المحتويات

مقدمة المركز

لا يمكن تجاهل النهضة الشعبية التي يعيشها عالمنا العربي والإسلامي اليوم، إذ لا تكاد تخمد ثورة في بلد عربي إلا وتقوم أخرى في بلد آخر. إن شعوبنا اليوم تعيش الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية نفسها تقريبا، إن معظمها يعاني الفقر والقمع والاضطهاد، ويفتقد أيضا إلى أدنى الضرورات المعيشية، وذلك رغم احتواء وطنها على ثورات هائلة وموارد طائلة. وكما تتشابه ظروف الشعوب فإن حالة السلطات العربية والإسلامية لا تكاد تختلف عن بعضها البعض، فجميعُها تقريباً تحكم رعيتها بالحديد والنار، وتحرم شعوبها من معظم حقوقه الإنسانية والقانونية، وفوق هذا كله فإن رموزها يمارسون شتى أنواع الفساد المالي والأخلاقي، إضافة إلى تبعيتهم المطلقة إلى الجهات الأجنبية التي تؤمّن لهم الحماية والتغطية مقابل الامتيازات الاقتصادية والسياسية التي يحظون بها من الحكام على حساب الشعوب المقهورة.

وفي عصر العولمة، وبعد الثورة التونسية والمصرية والسورية سنة 2011م، لم يعد بقاء الهيمنة والدكتاتورية المحلية والأجنبية أمراً وارداً، وأصبح من الحتمي انهيار الأنظمة الوظيفية أمام انتفاضة الشعوب التي كانت قد أبصرت طريق حريتها وعرفت هشاشة جلاديها.

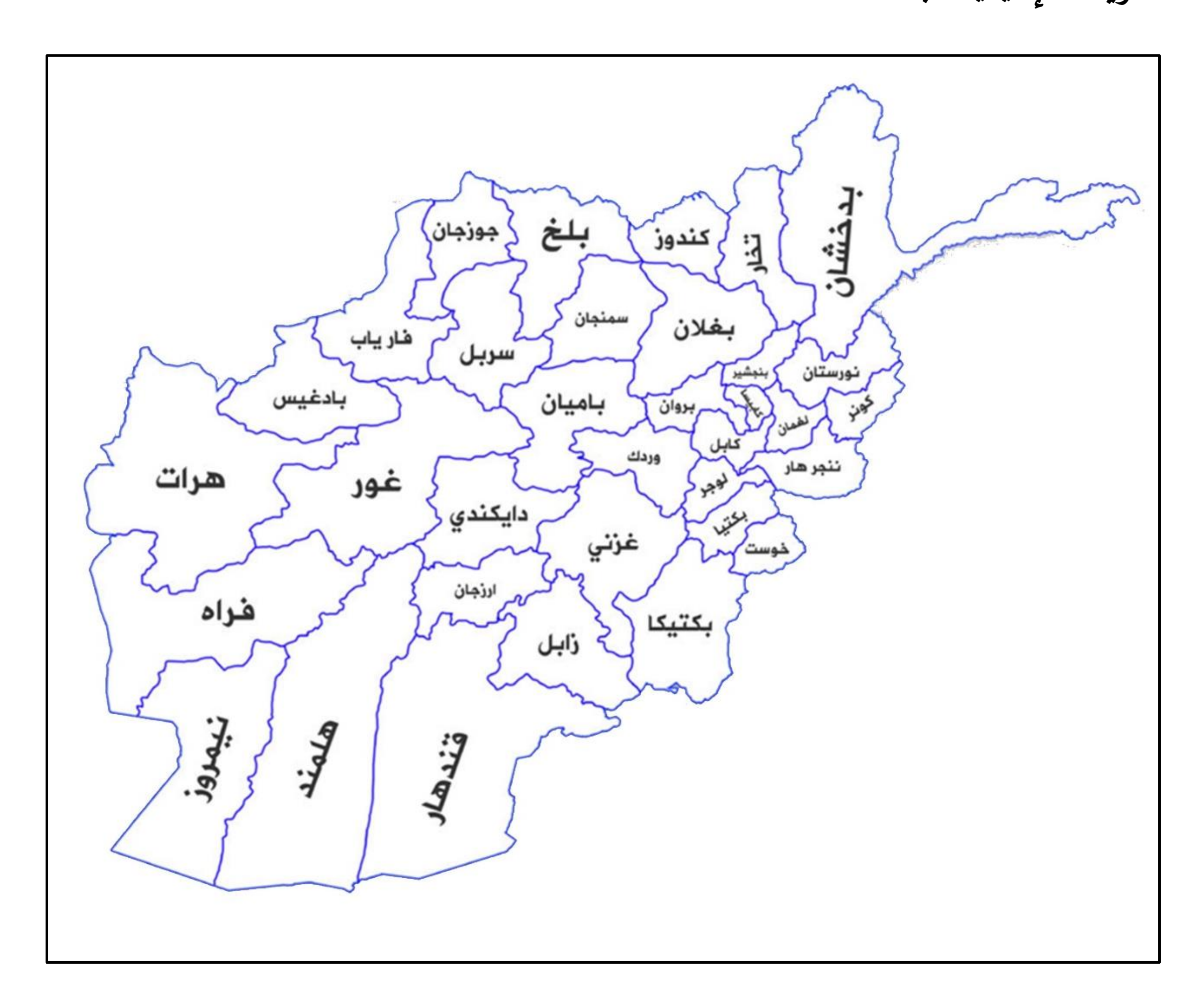
في هذا السّياق، يؤمن مركز الخطّابي أن المرحلة القادمة ستمثل عصر الثورات بامتياز، ستمثل فجر الحرية والكرامة والمجد للأمة الإسلامية قاطبة وجميع الشعوب المظلومة. ولأن العملية الثورية ستحتاج نخباً واعيةً مثقفة، بصيرةً بعوامل قوتها وطبيعة بيئتها ومراحل تاريخها وأساليب عدوها، عكفَ المختصون في مركزنا على ترجمة المواد العلمية التي تتعلق بالشؤون الثورية، وتقديم الأبحاث والدراسات التحليلية التي ستساهم قابلَ الأيام في صناعة جيل المستقبل.

فإلى طيور الحرية ورجال التغيير وأبطال الإسلام في كل أنحاء عالمنا الواسع، إلى إخوتنا في تركستان وكشمير وأفغانستان، إلى أحبتنا في العراق وسوريا وفلسطين؛ نقدّم لكم هذه الترجمة لتكون عوناً لكم في طريق الثورة، ومرجعاً لقادة الإسلام في كل مكان.

لقد قمنا باختيار هذه المادة لأن الموضوع الذي طرقته مهمٌّ جدا بالنسبة لنا اليوم، حيث أنها تتحدث عن تجربة ثورية فريدة من نوعها (الطالبان)، مرّغت أنوف أعظم القوى العالمية (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية)، وأرغمت أكبر قوة متغطرسة على وجه الأرض (أمريكا) أن تفاوضها من أجل الانسحاب، ولا نبالغ إن قلنا عنها أنها تحتل المرتبة الأولى بين كل أخواتها من حيث الإنجاز والنجاح.

4 يونيو 2020 الموافق لـ 12 شوال 1441

الخريطة الإقليمية المبسطة لأفغانستان:



نبذة عن حياة الكاتب



يعد جيل دورّونسورو -الباحث الزائر في مؤسسة كارنيغي- خبيراً في أفغانستان وتركيا وجنوب آسيا، ويركز بحثه على الأمن والتنمية السياسية في أفغانستان، ولا سيما دور القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية، والخطوات اللازمة لإقامة حكومة تتوفر لها أسباب البقاء في كابول، والشروط اللازمة لسيناريوهات الانسحاب.

كان دورّونسورو سابقاً أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة السوربون في باريس ومعهد الدراسات السياسية في مدينة رين، كما عمل منسقاً للشؤون العلمية في المعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية في إسطنبول بتركيا. وهو أحد مؤسسي ورئيس تحرير مجلة جنوب آسيا الأكاديمية المتعددة التخصصات والمجلة الأوروبية للدراسات التركية. وهو مؤلف:

- الثورة الدائمة: أفغانستان منذ عام 1979 إلى الوقت الحاضر (صحيفة جامعة كولومبيا عام 2005)

- الثورة الأفغانية من الشيوعيين إلى طالبان (دار كارثالا للنشر عام 2000)

- وهو محرر المؤلفات التالية: تحديات تركيا - النظام الأمني - التعبئة الاجتماعية (الطبعات التابعة للمركز الوطني للبحوث العلمية عام 2005). كما أن دورّونسورو أيضاً عضو مشارك في المعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية.

شُكر

أتوجه بالشكر لكل من أشيش براسان، جورج بيركوفيتش، ونيكول واتس لتحريرهم الدقيق للمسودة الأولى. وقد تم كتابة هذه الدراسة بعد رحلة إلى أفغانستان (كابول، غرديز، جلال أباد، مزار الشريف، قندوز، أوروزغان) في نيسان عام 2009. وإني ممتن بإخلاص للأشخاص الذين كانوا طيبين بما يكفي لتقاسم وقتهم ومعلوماتهم، والذين من بينهم:

- "أوليفر فيك"، و"سيرغي سوبيستيانسكي"، و"كريستوف سيفيلون"، و"فيكرام باريخ"، و"غيلام ليمال" (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.
- إحسان زاهين، "فريدريك لامي"، ومسعود كاروخيل (TLO).
- الرائد "توماس جاكوب" والمقدم "دانيال ر. روي" (الفريق الأمريكي لإعادة الإعمار في غرديز).
- "لورنزو ديسليغيس" (منظمة الشفافية).
- "كلير بايليت" و"لوك ماثيو" (صحفيان).
- "سكوت بولنغر" (مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية بأفغانستان) في مزار الشريف.

وجميع أولئك الذين يفضلون أن يظلوا مجهولي الهوية في ظل الظروف الحالية. وأودُّ أيضاً أن أشكر DAFA (فيليماركيز، رولاند بيسينفال، ونيكولاس أنجل) على مكان الإقامة اللطيف حتى ولو أنه مكان متقشف.

مُلَخَّص

إن سوء فهم التمرد في أفغانستان يشكل محور الصعوبات التي تواجه التحالف الدولي هناك، فغالباً ما كانت توصف حركة طالبان بأنها حركة جامعة لعدّة فصائل ضعيفة الترابط فيما بينها، والتي هي بالأساس جماعات محلية غير منظمة. وخلافاً ذلك، فإن تحليل هذا التقرير لهيكلية واستراتيجية المتمردين يكشف عن خصم مرنٍ منهمك في التخطيط الاستراتيجي والعمل المنسق.

إن حركة طالبان هي حركة تحرير ثورية معارضة بشدة للنظام العشائري الأفغاني ومرتكزة على إعادة بناء الإمارة الإسلامية. إن حملاتهم الدعائية واستخباراتهم فعالة، وكذلك فإن اللامركزية التي يتمتع بها قادتهم العسكريون في ساحة المعركة تمنحهم المرونة والتماسك. ولقد استغلوا بشكل ذكي التوترات العرقية ورفض الشعب الأفغاني للقوات الأجنبية، وكذلك عدم وجود الإدارة المحلية في كسب دعم لهم بين السكان. لقد حققت حركة طالبان بفعل ذلك أهدافها في جنوب البلاد وشرقها بعزل التحالف الدولي، وتهميش الإدارة الأفغانية المحلية، وإقامة شبه حكومة (قائمة على نشر عدالة الشريعة الإسلامية وجمع الضرائب بشكل أساسي).

في الأشهر الأخيرة نجحت طالبان بشكل أكثر احترافاً في إحراز تقدم كبير، وذلك من خلال تجنيد المزيد من الجماعات الغير بشتونية. إن هذه التطورات في قوة المتمردين تجعل من استراتيجية التحالف الحالية المتمثلة في تركيز تعزيزاتها العسكرية في الجنوب (هلمند وقندهار) في أحسن أحوالها استراتيجية غير حكيمة. إن الافتقار إلى المؤسسات الأفغانية المحلية هناك سيتطلب وجود القوات على الأمد البعيد، وبالتالي الحاجة لمزيد من التعزيزات في العام المقبل. وفي الوقت ذاته، فإن وتيرة تقدم طالبان في محافظات أخرى تفوق كثيراً قدرة التحالف على تحقيق الاستقرار في الجنوب (انظر الخريطة، داخل الغلاف الأمامي).

لذا، يتعين على التحالف أن يغير أولويات استراتيجيته الحالية بتحويل الموارد نحو وقف وعكس مسار تقدم حركة طالبان في الشمال، مع تعزيز وحماية منطقة كابول، أو عليه أن يخاطر بفقدان السيطرة على البلد بأسره.

مقدمة المؤلف

إن الوضع في أفغانستان آخذ في التدهور، ويمسك التمرد الذي تقوده حركة طالبان بزمام المبادرة الاستراتيجية، بينما يفتقر التحالف الدولي إلى التوجه الواضح. ولقد أحرز المتمردون تقدماً كبيراً في الأشهر الماضية بتعزيز قبضتهم في الجنوب والشرق وتأمين ملاذ لهم في باكستان وبفتح جبهات جديدة في الشمال. إن الوضع في محيط كابل غامض، والقادة في حركة طالبان مقتنعون الآن بأن التحالف الدولي سوف يضطر إلى قبول الحقائق على الأرض والتخلي عن أفغانستان في غضون سنوات قليلة.

ولقد حاولت الولايات المتحدة تطوير استراتيجية لدحر حركة طالبان منذ رحيل إدارة بوش، ولكن مع ذلك، فإن التدابير الأخيرة المتخذة من قبلها تفتقر إلى التنسيق ولا تقدم رداً معقولاً على تقدم المتمردين. والأسوأ من ذلك، أنه في حين أن بعض التدابير مفيدة، فإن بعضها الآخر من المحتمل أن يكون خطيراً، ويمكن لهذا أن يؤدي إلى تسريع الوتيرة التي تكسب بها حركة طالبان الأرض بشكل جيد للغاية. والخطأ الأكبر هو تركيز التعزيزات في الجنوب بينما تفشل قوات التحالف في الرد بسرعة وبشكل حاسم لوقف التقدم الذي تحققه حركة طالبان في الشمال، حيث سيكون النجاح الآن ممكناً بسهولة هناك.

إن القوة التي تتمتع بها حركة طالبان تفسر عجز التعزيزات التي أرسلت عام 2009 (21000جندي) عن لحاق الهزيمة بحركة طالبان في معاقلها الجنوبية والشرقية. كما سيكون إغلاق الحدود أمراً صعباً من الناحية السياسية، وسوف يقع عبء القيام بذلك على عاتق الولايات المتحدة بالدرجة الأولى. أضف إلى ذلك، بأن حركة طالبان تمتلك الزخم، ولذا سيستغرق إغلاق الحدود بعض الوقت، وسيتطلب إلحاق الهزيمة بحركة طالبان تعزيزات جديدة لا تقل عن 100000 عنصر طالما بقيت الحدود الأفغانية الباكستانية مفتوحة أمام المتمردين، فالولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ليستا على استعداد ولستا قادرتين على تحمل

التكاليف البشرية والمالية المترتبة على تعزيزات بهذا المستوى. وحتى لو كانتا كذلك، فان إغلاق الحدود سيكون صعباً للغاية من الناحيتين السياسية والعسكرية وسيأخذ فترة طويلة.

وفي الوقت نفسه سيكون هناك أيضاً خطر حدوث تدهور كبير للوضع في الشمال، وبالفعل فإنه وفي ظل الاستراتيجية الحالية القائمة على تركيز القوات الجديدة في الجنوب والشرق، فإن حركة طالبان ستقوم بنقل التمرد إلى الشمال.

ومن الأسباب الرئيسية لعدم وجود استراتيجية مجدية للتحالف الدولي هو التصور الغربي الخاطئ والأوسع نطاقاً عن حركة طالبان، فغالباً ما توصف حركة طالبان بأنها حركة "متخلفة" و"مرتبطة بالعصور الوسطى" و"رجعية" وأنها بمثابة رابطة لجماعات ضعيفة الترابط، وينظر إلى التمرد على أنه مشكلة محلية يتعين حلها على الصعيد المحلي. كما لا يؤخذ في الاعتبار البعد الوطني والحركي للصراع، وواقع أن حركة طالبان قادرة تماماً على التخطيط الاستراتيجي والعمل المنسق، وهذا يعني أنها ستتكيف مع أي تحركات يقوم بها التحالف الدولي وتتصدى لها.

وتشير الملاحظات الميدانية والأدلة الموثوقة إلى أن حركة طالبان تتمتع بقيادة ذات كفاءة تتعلم من أخطائها، وتسارع إلى استغلال نقاط الضعف عند خصومها، وأنهم يشكلون حكومة موازية وتتوفر لديهم خدمات النقل والإمداد (اللوجستيات) على امتداد البلد، ويديرون بالفعل شبكة استخبارات مذهلة. واستناداً إلى تحليل التمرد الأفغاني، فإني أرى أن تنظيم حركة طالبان وأهدافها تستدعي وضع استراتيجية مختلفة من قبل التحالف الدولي.

ولوصف ما يبدو بأنه الاستراتيجية الرابحة لحركة طالبان، سأتناول ثلاثة أسئلة:

1. ما هي طبيعة تنظيم حركة طالبان؟
2. كيف يستغل التمرد القضايا الاجتماعية والسياسية الرئيسية؟
3. كيف يمكن للتنظيم أن يعمل على تكييف استراتيجيته مع الظروف المحلية المختلفة؟

واستناداً إلى هذا التحليل سأقترح استراتيجية بديلة لتلك الاستراتيجية التي تبدو إدارة أوباما ميالة إلى تنفيذها.

التعاطي مع حركة طالبان بجِدية

إن حركة طالبان تمتع باستراتيجية وتنظيم متماسك لتنفيذها. والاعتقاد بخلاف ذلك، كما يظن بعض المحللين الأمريكيين، هو تقليل من شأن الخصم بصورة تنذر بالخطر. إن حركة طالبان هي حركة ثورية تعارض بشدة التنظيم العشائري في أفغانستان، وهم يروجون لحكم الأئمة باعتبارهم القادة السياسيين الرئيسيين في المجتمع والدولة التي يسعون إلى إنشائها. وترتبط حركة طالبان اليوم أيضاً بالشبكات الجهادية الدولية أكثر مما كانت عليه في التسعينات من القرن الحالي، وتسعى لكسب الدعم السياسي من خلال مقاومتها للاحتلال الأجنبي. إن هدف حركة طالبان اليوم هو الهدف ذاته الذي كانت تنشده في التسعينيات: وهو الاستيلاء على كابول وبناء إمارة إسلامية تقوم على أساس الشريعة الإسلامية.

إن تباين المتمردين يحير العديد من المراقبين الأجانب:

أولاً:(1)إن حركة طالبان ليست الطرف الوحيد الذي يقاتل ضد الحكومة الأفغانية والتحالف الدولي، فالحزب الإسلامي له تنظيمه الخاص المستقل (وهو تنظيم إسلامي معروف عموماً بالنضال ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان) وهو أصغر حجماً وأكثر محلية من طالبان، وفي الشمال وعلى وجه الخصوص يمكن للحزب الإسلامي أن يجند عناصر من الجماعات العرقية غير البشتونية بسهولة أكبر.

ثانيا: في حين أنه من الصحيح أن لحركة طالبان قادة متعددون، ويتمتع بعضهم بتفوقٍ كبير على أقرانه ما قد يوحي بالتنافس الداخلي، لكن هذا لا يعني أن حركة طالبان غير مكتملة أو قابلة للانقسام. وهيكلية حركة طالبان تتسم بقدرتها على التكيف، فهي مركزية بما يكفي لتتسم بالكفاءة، ومع ذلك فهي متنوعة ومتسمة بالمرونة بما يكفي للتكيف مع الأطر المحلية.

(1) إن لحركة طالبان الباكستانية تركيبات مختلفة وزعماء مختلفون وقاعدة اجتماعية مختلفة. وهي في الواقع حركة جامعة تضم مجموعات ضعيفة الترابط فيما بينها.

(بالإضافة إلى ذلك، كانت حركة طالبان واقعية في استخدامها لموارد العصابات الإجرامية والأفيون). ويتمتع الإمام حقاني بهيبة كبيرة نظراً لشجاعته خلال الجهاد ضد السوفييت كما يتمتع بشيء من الاستقلال الذاتي (اللامركزية) في إدارته اليومية لشؤون الحرب في الولايات الشرقية، لكن الشبكة التابعة لحقاني ليست مستقلة عن شبكة حركة طالبان الأوسع نطاقاً كما أنها ليست ذات استراتيجية مستقلة.

وهو لا يعين الكوادر استناداً إلى صلاحيته الخاصة أو أن يمتلك استراتيجية مستقلة. ومن الواضح أن حقاني لا ينافس الملا عمر على قيادة حركة طالبان، وتشير سيرته الذاتية إلى التزامه القوي تجاه حركة طالبان، وهو يعود إلى شبكة المدارس الإسلامية ذاتها التي كانت تقودها حركة طالبان في التسعينات.

وبدلاً من كونها نقطة ضعف، فاللامركزية المحلية لقادة حركة طالبان ضرورية بسبب طبيعة حرب العصابات، وفي الحقيقة هذا أمر يشكل مصدر قوة، فحركة طالبان ليست حائرة أو في نزاع بشأن من هو المسؤول في مديرية أو ولاية معينة، ولعل المراقبين الأجانب الذين يتذكرون العراق، يحلمون بوجود تنافس أو اقتتال داخلي يمكن استغلاله بين قادة حركة طالبان، ولكن الانقسامات في الحالة العراقية غير موجودة في الحالة الأفغانية.(2) ومن المفارقات أن التحالف الدولي هو من يساعد حركة طالبان بشكل غير متعمد في الحفاظ على تماسكها بقتل هؤلاء القادة العسكريين العاملين في المجال الأكثر قدرة على معارضة مجلس الشورى المركزي. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك الملا أختر عثماني، الذي قتل في كانون الأول عام 2006، والملا برادر الذي قتل في آب عام 2007، وكذلك الملا داد الله الذي قتل في أيار عام 2007.

والدليل على الطابع المرن الذي يتمتع به تنظيم حركة طالبان هو حقيقة أن قتل التحالف الدولي لكبار القادة العسكريين وانتصاراته في أرض المعركة لم يلغ زخم حركة طالبان. والواقع أن حركة

(2) لقد تم استهداف وقتل قادة حركة طالبان المحليين الذين ساعدوا الحكومة بدون رحمة من قبل المتمردين بشكل عام، ومثال ذلك ما حدث في محافظة هلمند.

طالبان تمكنت دائماً من إعادة تجميع صفوفها بعد انتكاسات تكتيكية بسبب قدرة تنظيمها السياسي على الصمود. وإن أياً من أمر مقتل كبار القادة العسكريين لدى الحركة أو حتى الخسائر الفادحة في وادي أرغنداب عام 2005 لم تضع حداً لحركة طالبان.

يبرهن التنظيم العسكري لطالبان على امتلاك الحركة مستوى جيداً من الاحترافية في المناطق التي تهيمن عليها. وفي بلد له تاريخ طويل مع المقاتلين الأشداء الحازمين فإنه لا شك أن حركة طالبان اليوم هي أقوى وأنجح حركة عصابات في تاريخ أفغانستان. والجدير بالذكر أن الطلبة قادرون على حشد آلاف المقاتلين من جميع أنحاء البلاد، فمنذ عام 2006 تستخدم حركة طالبان أجهزة الراديو الميدانية والهواتف المحمولة لتنسيق مجموعات المقاتلين، فهي حركة متنقلة قادرة على تنسيق الهجمات المعقدة وتحسّن من استخدامها للعبوات الناسفة، كما أن جهاز الاستخبارات لديها جيد، فالمتعاطفون مع حركة طالبان يضمنون أن تكون تحركات التحالف الدولي معروفة مسبقاً إذا ما كانت قوات الحكومة الأفغانية مشاركة فيها.

إن جنود حركة طالبان هم جنود شجعان أيضاً سواء كان التحالف الدولي يريد الاعتراف بذلك أم لا، ويتقبل المتمردون الخسائر الفادحة التي تتناقض مع الادعاء بأن أغلبية عناصر حركة طالبان مدفوعين للانضمام إليها لأجل المال، فقد فوجئ الجنود البريطانيون في هلمند عام 2006 باكتشاف عدو قادر على وقفهم في مواجهة مباشرة. وفي الحقيقة فإن الالتزام العقائدي القوي هو أمر مشترك بينهم، وأغلبية المقاتلين محليون في الجنوب والشرق (الحالة في الشمال أكثر تعقيداً). بالإضافة إلى ذلك، " أنشأت حركة طالبان جهازاً متطوراً للاتصالات يظهر حركة واثقة الخطوات أكثر فأكثر"[(3)]، "وتتفوق حركة طالبان باستمرار على التحالف بالتنافس على التحكم بنظرة الشعب العامة إلى الحرب في أفغانستان".[(4)] وتستفيد حركة طالبان

---

(3) مجموعة الأزمات الدولية: دعاية حركة طالبان: الفوز بحرب الكلمات، تقرير آسيا رقم 158، 24تموز عام 2008 صفحة المقدمة.

(4) شون نايلور: "إن المتمردين في أفغانستان يتقنون التلاعب بوسائل الإعلام " مجلة القوات المسلحة، نيسان عام 2008، الصفحة 1، http://www.armedforcesjournal.com/2008/04/3489740.

من السخط المتزايد للأفغان من خلال جهاز دعائي متطور نسبياً، يستخدم رسائل إذاعية ومرئية وليلية يحدث أثراً هائلا، فأشرطة الفيديو التي أنتجتها مؤسسة السحاب -المركز الإعلامي لحركة طالبان في مدينة كويتا الباكستانية- متاحة بسهولة.

إن من بين أشرطة الفيديو الأكثر شعبية تلك التي تظهر الاستيلاء على عتاد منظمة حلف شمال الأطلسي وذلك في مقاطعة "خيبر" عام 2008، وكذلك الكمين المعد للوحدة الفرنسية في آب عام 2008، كما استخدمت حركة طالبان المواقع[5] على شبكة الإنترنت لتوثيق تقدم جهادهم (مع مبالغات واضحة). وغالباً ما توزع المادة الدعائية عن طريق خطباء يدعون إلى الجهاد ضد التحالف الدولي من خلال الهواتف المحمولة، بالإضافة إلى ذلك، تراقب حركة طالبان بانتظام وسائل الإعلام الأفغانية، وكذلك القنوات الأجنبية أيضاً بصورة أقل انتظاماً. وكان الملا داد الله -أحد قادة طالبان البارزين- قد دعا الجزيرة إلى مقابلته في عدة مناسبات مختلفة، ما سمح لحركة طالبان بالنجاح في خلق شخصية له شبيهة بالبطل من خلال أشرطة الفيديو (وفاته في عام 2007 أعطته منزلة الشهيد). وفي هذا السياق، فإن التصور التقليدي عن حركة طالبان -باعتبارها حركة متعصبة دينياً- وبأنها حركة غير منفتحة على التكنولوجيات الحديثة قد تم دحضه أيضاً من خلال استخدامها المتطور لأجهزة الإعلام الحديثة لأغراض دعائية.

---

(5) ومثال على ذلك راجع: http://alemarah1.org/english.

كيف حشدت طالبان الدعم عن طريق المظالم الاجتماعية؟

وتستفيد دعاية حركة طالبان من فساد الحكومة الأفغانية والذي يراه الكثيرون على نطاق واسع، ومن الافتقار إلى خدمات الشعب الأساسية، وكذلك من الخطاب التاريخي للقتال ضد الغزاة الكافرين (البريطانيين والسوفييت والأمريكيين). وبقدر أقل علانية، فإن حركة طالبان تلعب أيضاً على عدم ثقة سكان الريف بالمدن، حيث ينظر إلى المدن على أنها فاسدة ومفسدة. ومن الصعب اقتفاء أثر دعاية طالبان. وباستثناءات قليلة، فإن استطلاعات الرأي(6) غير موثوق فيها للغاية، ويتفاوت مستوى الدعم المقدم لحركة طالبان بين الفئات الاجتماعية تفاوتاً على نطاق واسع، إذ يتركز الدعم كبير في المناطق الريفية البشتونية وبين الأئمة والمتشددين دينياً، بينما يحتقر الأوزبك والتركمان عموماً حركة طالبان، كما أن دعمها بين الأفغان المثقفين المتحضرين محدود، وهو معدوم بين الشيعة.

إن التقدم الذي يحرزه المتمردون مدفوع بالاستغلال الذكي لثلاث مشاكل سياسية موجودة في أفغانستان: البشتون، وهي المجموعة العرقية الأكثر عدداً في أفغانستان -حوالي 40 في المئة من السكان- مستبعدون عن الحكومة المركزية التي يعتقدون بأنها متأثرة بشكل غير منصف بالزعماء والمصالح غير البشتونية. ويشكك الجمهور على نحو متزايد في النوايا الحسنة والجدوى من التحالف الدولي، كما يشعر الناس بالإحباط والخوف بشدة إزاء انعدام الأمن الناجم عن غياب وعجز المؤسسات الحكومية وفسادها على المستوى المحلي.

---

(6) لا يمكن لاستطلاعات الرأي العمل في المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان، لذلك تتم معظم عمليات التصويت عن طريق الهاتف الخليوي، وهذا الأمر يؤدي إلى تحيز نحو المتعلمين والشباب والمشاركين في التصويت في المناطق الحضرية. ولا تعطى النتائج تبعا للمنطقة عموما، كما لا توجد إحصائية موثوق بها، والتوزع العرقي للسكان غير معروف جيدا. ولا يوجد أدنى منافسة أو أساس متين يُستند عليه للتحقق من نزاهة متعهدي عمليات التصويت لمنعهم من اختلاق النتائج. وهذا يطرح السؤال حول لماذا يثق الناس باستطلاعات رأي غير معروفة في خضم حرب أهلية؟

أولا: التعامل مع الانتماء العرقي.

في جميع زياراتي إلى أفغانستان منذ عام 1988، لم يسبق لي أن رأيت مستوى عال من انعدام الثقة والعداء بين البشتون والجماعات العرقية الأخرى كالذي شاهدته خلال شهر نيسان عام 2009.

أولا: لقد تم قبول التسلسل الهرمي العرقي القديم الذي وضع البشتون في القمة على مضض قبل عام 1978فقط، ولكن بمجرد اندلاع الحرب والنزاع الداخلي المستمر بعد عام 1978، رفضت مجموعات عرقية أخرى قبول هذا التسلسل الهرمي. وبعد انهيار وجود الدولة في الريف، تم تمكين المجموعات العرقية غير البشتونية مثل الهزارة والطاجيك والأوزبك، بينما عندما تلاشى الخطاب الموحد للجهاد بعد سقوط "نجيب الله" عام 1992 تمكنت الأحزاب السياسية من استخدام التوترات والاستياءات الاجتماعية القائمة لبناء قاعدة سياسية لجهات لمجموعات عرقية مختلفة،(7) فقد حاز كل من عبد الرشيد دوستم (لصالح الأوزبك) وأحمد شاه مسعود (للناطقين بالفارسية) وعبد العلي مازاري (لصالح الهازارة) على مكانة الأبطال في مجتمعاتهم.

ونتيجة لتغير موازين القوى بين المجموعات المختلفة، فقد تعرض البشتون للتمييز شمال البلاد لأنهم يشكلون أقلية هناك، حيث تستبعد الإدارة المحلية هذه المجموعات، ونتكرر التجاوزات المرتكبة بحقهم، كما أن الشكاوى المقدمة إلى وزاره الداخلية أو القبائل لا تسفر عن نتائج تُذكر، مما يجعل البشتون يشعرون بمزيد من الاضطهاد.

ثانيا: إن الصراعات الطائفية والمذهبية والتي هي بالأساس محلية في مداها، أصبح صداها الآن يتردد في جميع أنحاء البلاد، وقد أدَّت وسائل الإعلام الأفغانية على وجه الخصوص دوراً

---

(7) حزب الوحدة وحزب "الجومبيش مللي" (معنى الكلمة الحركة الأسلامية الوطنية) في معظم الأحيان، ولكن الحزب الإسلامي غير واضح بشأن هذا الموضوع بعد أن فقد بعض أتباعه من غير البشتونيين لصالح جماعة جومبيش التي تستند إلى الأوزبك ولصالح حزب الجمعية الإسلامية (سياف) التي تستند بشكل أكبر إلى الناطقين بالفارسية بعد عام 1996.

رئيسياً في توسيع النطاق الجغرافي للصراع العرقي والطائفي. وبعيداً عن تعزيز التفاهم بين الجماعات الطائفية أو العرقية، فقد غذت هذه الوسائل بقوة مشاعر الاستياء في السنوات القليلة الماضية، حيث يمتلك المنافسون السياسيون الرئيسيون قنوات تلفزيونية وإذاعية ويستخدمونها لأغراض الحشد. وفي الآونة الأخيرة اتهمت قناة تليفزيونية الشيعة الأفغان بالعمل لصالح إيران وتعزيز مصالح إيران في أفغانستان، فالحد القانوني الفاصل بين الإعلام والهجمات التشهيرية غير واضح، ومن الناحية العملية فإن العقوبات محدودة.

ومن الأمثلة النموذجية على الصراع الطائفي؛ الصراع بين الهزارة الشيعة والبشتون السنة والذي يعود جذوره إلى بناء الدولة الأفغانية في نهاية القرن التاسع عشر، وتميل الدولة في العصور الحديثة إلى تفضيل قبائل البشتون من البدو الرحل على الهزارة المستوطنين. فالصراع الآن هو مسألة خاصة بالحشد السياسي من قبل الهزارة ضد البشتون، ويتجلى ذلك في صعود "محمد محقق" الذي ينصب نفسه ممثلاً عن الهزارة في مجال العمل السياسي الوطني، وقد تم تنظيم مظاهرات في أماكن مختلفة من أفغانستان عام 2008 -بعيداً عن مواقع الجبهات الحربية- تعكس أثر وسائل الإعلام الوطنية <في الحشد السياسي>.

وأخيراً تتباين مواقف البشتون والجماعات الأخرى منذ عام 2001 بسبب سياسات الدولة الأفغانية والمجتمع الدولي، ويعتبر معظم البشتون أن الحكومة المركزية في أيدي زعماء من غير البشتون، (فعلى الرغم من أن "كرزاي" ينحدر من عائلة أرستقراطية من قندهار، فإنه غالباً ما ينظر إليه على أنه تحت تأثير الولايات المتحدة). وكنتيجة طبيعية فإن غير البشتون يكرهون ما يعتبرونه محاباة تجاه البشتون، ويزعمون أنهم يحصلون على الجزء الأكبر من الأموال الدولية، ولأن الدولة ضعيفة وتفتقر إلى الحياد فإنها تقف عاجزة عملياً عن تأدية دور التحكيم في النزاعات، إضافة إلى ذلك يشتبه أحياناً بأن البلدان الأجنبية لديها مخططات عرقية، فعلى سبيل المثال تدعم تركيا حصرياً الأوزبكيين والتركمان وتوفر حراسة شخصية لزعيم حزب جومبيش "رشيد دوستم".

ويعتبر عزل البشتون عاملاً رئيسياً في نجاح المتمردين في الجنوب، بيد أن ذلك قد يضعف بشكل خطير من تقدم التمرد في الشمال، حيث يشكل البشتون أقلية هناك. ولا يمكن لحركة طالبان أن تأمل "الفوز" بأفغانستان في نهاية المطاف دون تعميم الصراع في جميع أنحاء الدولة. ولذلك تحاول الحركة التخلص من النظرة الشائعة عنها بأنها بشتونية، وفي الوقت نفسه لا تريد تعريض المجتمعات البشتونية الأقلية في الشمال للتمييز أو التصنيف. ومن ثم فإن "المسألة العرقية" هي مسألة محورية بالنسبة للمتمردين: فكيف يمكن لحركة قائمة على البشتونيين بحكم الأمر الواقع أن تدعو إلى وحدة جميع المسلمين وتأمل في الحصول على أرض خارج قاعدتها الأولية؟ وبعبارة أخرى كيف يمكن لحركة طالبان أن يستغلوا استياء البشتون في الجنوب وأن توسع نطاق التمرد لتضم مجموعات عرقية أخرى في الشمال في الوقت ذاته؟

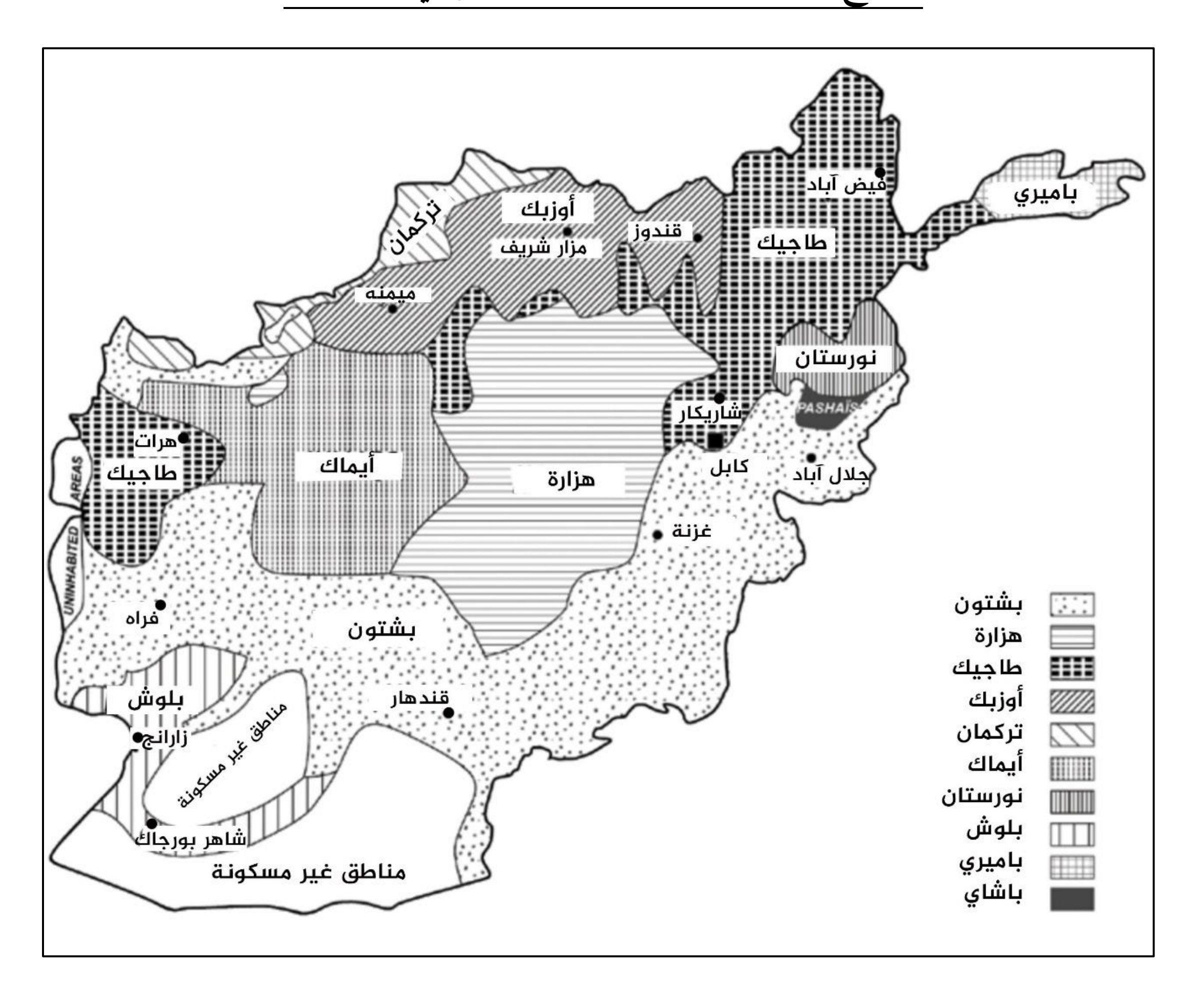
ولمعالجة هذه المعضلة استخدمت حركة طالبان الأعضاء الذين ينتمون إلى جماعات غير بشتونية، ولكنهم تابعون إلى الحركة من جهة الالتزام العقائدي. ويبدو أن هذه الاستراتيجية تجدي نفعاً إلى حد ما: ففي ولاية "سامانغان" على سبيل المثال وجدت حركة طالبان الدعم في مجتمع التتار، حيث أن المقاتلين الأوزبك أو التركمان (وبعض المسلحين من أوزبكستان) يعطون حركة طالبان في الشمال طابعاً محلياً.

ويمكن لحركة طالبان حشد المزيد من الجماعات غير البشتونية لاعتبارات غير عقائدية إذا ما بدا للناس أنها ستفوز في الحرب ضد التحالف الدولي على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك فإن المكون الثاني للمتمردين -وهو الحزب الإسلامي- يوجد له تاريخياً أثر قوي إلى حد ما في الشمال، ومثال ذلك في بدخشان وقندوز.

-وكما كتب كيوتوزي- "على الرغم من أنه ليس من الواضح إلى أي مدى قد نجح دعاة حركة طالبان وعملاؤها بحلول ربيع عام 2008 في زيادة الدعم داخل بدخشان، فإنه يبدو أن قيادة

المتمردين في الحزب الإسلامي قد نجحت فعلاً في إعادة تنشيط شبكاتها القديمة".[8] إن الإجراءات التي يتخذها الطرفان (الحزب الإسلامي وحركة طالبان) في أجزاء مختلفة من الشمال هي إجراءات متكاملة حيث أنهما لا يحاولان التجنيد في نفس الشبكات.

التوزيع المبسط للمجموعات العرقية ككل في أفغانستان:



(8) أنطونيو جيستوزي ودومينيك أورسيني، "العلاقات بين المركز والمحيط في أفغانستان: باداخشان بين النزعة التراثية وبناء المؤسسات"، الدراسة الاستقصائية لآسيا الوسطى عام 2009، الصفحة 13.

ثانيا: الاستيلاء من التحالف الدولي: من [ضيف] إلى [عدو].

لقد تدهورت العلاقة بين الأجانب والأفغان بسبب ثلاثة عوامل حاسمة:

1. انعزال المدنيين الغربيين.
2. والعنف العشوائي مما تسبب في حدوث الخسائر في صفوف المدنيين.
3. وانعدام النزاهة في المساعدات الدولية.

هناك أكثر من 10 آلاف أجنبي يعيش معظمهم في كابول، ويبتعد هؤلاء عن السكان الأفغان، كما يتمتعون أيضا بنمط حياة متناقض تماماً مع أسلوب حياة السكان المحليين. وبدلاً من تأمين السكان، اختار المجتمع الدولي الحماية المحدودة للسفارات والإدارات الرئيسية، إذ يُحظر على المواطنين العاديين ارتياد ما يقارب نصف مركز المدينة، ما يسبب اختناقات مرورية متكررة وإحباطاً بين الأفغان.

ولدى الأجانب رواتب ضخمة نسبياً، كما أنهم لا يدفعون الضرائب غالباً، ولا يتعلمون اللغة المحلية في معظم الأحيان، وهم يفتقرون عموماً إلى التدريب الكافي للعمل في الشأن الأفغاني، ويعتمدون اعتماداً كبيراً على الموظفين المحليين. وتؤدي هذه الخصائص بطبيعة الحال إلى تفاقم الشك الأفغاني التقليدي حيال دوافع الأجانب، وقد ازداد الأمر سوءاً بسبب كثرة الشائعات وانتشار نظريات المؤامرة، حيث من المعروف جيداً أن العديد من الأفغان مقتنعون بأن التحالف الدولي هو من يدعم حركة طالبان سراً.

إن الإصابات المدنية الناجمة عن الضربات العسكرية للتحالف الدولي والاعتقالات التعسفية من قبله منفرة للغاية، فحالات التعذيب في قاعدة باغرام الجوية خلال السنوات الأولى من الحرب، والتقارير التي تفيد بسوء معاملة السجناء معروفة على نطاق واسع بين السكان. ولا يزال الستمائة سجين المحتجزون في قاعدة باغرام الجوية ممنوعين من الوصول إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويخضعون للاحتجاز لأجل غير مسمى بدون تهمة، وحتى لو كانوا مواطنين أفغان (كما هم جميعهم كذلك تقريباً) فالقوانين الأفغانية لا تطبق فيهم كذلك.

إن الدعم الشعبي للوجود الأمريكي بين البشتونيين منخفض جداً، بل إن التحالف الدولي قد تحول من "ضيف" إلى "عدو" بين الفئات الأفغانية المثقفة، كما تعتبر عمليات القوات الخاصة كارثة سياسية عموماً حتى وإن كانت ناجحة من الناحية الفنية، حيث يُزعم أن القوات الخاصة قد قتلت أشخاصاً أبرياء في ولاية "لوغار" التي يقوى فيها نفوذ حركة طالبان، (وهذا معترف به من خلال التعويضات الممنوحة للأسر، وهي بادرة ضرورية حسنه النية مع أنها لا تغير الاستياء إزاء الوفيات). كما ألقت القوات الخاصة القبض على عدد من المشتبه في انتمائهم لحركة طالبان عام 2008 في مديرية تشوبار (ولاية بلخ)، وسرعان ما تحولت العملية إلى مشكلة سياسية تستعدي السكان المحليين عندما انتشرت الشائعات في السوق الشعبي التي تفيد بأن بعض النساء قد اغتصبن خلال العملية.

إن الخسائر في صفوف المدنيين جراء عمليات القصف هي أكثر ما يشوه نظرة السكان تجاه التحالف الدولي، وتعد عمليات القصف التي وقعت في ولاية فرح (والتي أسفرت عن وقوع أكثر من مئة من الضحايا المدنيين) في أيار 2009 الحادثة الأخيرة في سلسلة طويلة من تلك الحوادث التي وقعت وسببت احتجاجاً وطنياً كذلك.

تعمل وسائل الإعلام الأفغانية على تشكيل انطباعات شعبية تجاه التصرفات التي يقوم بها التحالف الدولي بنحو أكثر فعالية مما تقوم به دعاية حركة طالبان، وقد لاقت الصور الحية المعروضة على شاشات التلفزيون لجثث المدنيين (النساء والأطفال الرضع) الذين قتلوا من قبل التحالف الدولي صدىً لدى الأفغانيين الذين لازالوا يتذكرون أيام الاحتلال السوفييتي. ومن النقاط المثيرة للاهتمام أن حركة طالبان تستخدم أيضاً العنف ضد المدنيين، على الرغم من أن العبوات الناسفة محلية الصنع الخاصة بها قد أصبحت أكثر دقة في إصابة الهدف أكثر من ذي قبل. وهي تستخدم التفجيرات الانتحارية على نطاق واسع مع علم مسبق بأن هناك خسائر في صفوف المدنيين ستنجم عن ذلك. ولكن يبدو أن العنف المنسوب إلى التحالف الدولي من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الاستياء الشعبي وأكبر من أي عنف قد ترتكبه حركة طالبان. كما أن أهداف التحالف الدولي غير واضحة لغالبية الأفغان، وقد كانت قوات التحالف الدولي على اتصال محدود مع السكان المحليين ومن ثم لم يكن لها نجاح يذكر في استمالة الشعب نحوها.

وأخيراً، فإن انعدام النزاهة في إدارة المعونة الدولية هو ما يغذي مشاعر السخط الأفغاني، وهناك عدد كبير جداً من المتعاقدين الفرعيين الذين يقومون بتفريق المعونة الدولية دون تغطية قدر كبير من مصالح الأفغان، والمساءلة الذاتية تكاد تكون معدومة، كما أن السكان بوجه خاص يمقتون تراكم الثروة بأيدي النخب الأفغانية الجديدة، وقد أوجدت المعونة الدولية والتي هي جزء من اقتصاد الحرب مجتمعاً ريعياً تُعتبر فيه الأموال الأجنبية استحقاقاً. وفي بعض الأماكن يعتمد الناس بشكل كامل على الإعانات الأجنبية التي توزعها الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار أو غيرها من الهيئات الدولية وفي الحقيقة لا التي يُوجه إلا جزء صغير منها إلى تنمية البنى التحتية. وبعيداً عن تهدئة التوترات الاجتماعية، فإن ذلك أدى إلى ظهور آمال كبيرة كما أدى إلى تنامي مشاعر الاستياء وصناعة قدر كبير من الغيرة الأهلية بين المجتمعات، وفضلاً عن ذلك، لقد استفاد المتمردون بالقدر الذي استفاده السكان من تدفق الأموال، وذلك عن طريق الابتزاز.

ثالثا: الفراغ في الحكم المحلي.

أحد العوامل الرئيسية وراء نجاح المتمردين هو غياب الإدارة على مستوى المديريات (السوالي) وتسارع الانقسام السياسي في السنوات القليلة الماضية. وقد كان الرئيس كرزاي - الذي اختارته الولايات المتحدة عام 2001 يفتقر إلى قاعدة سياسية بسبب قربه من إدارة بوش، كما حاول القضاء على القوى المحلية التي يحتمل أن تهدد سيطرته على أطراف البلاد، فاعتمد على زمرة ضيقة لشغل المناصب الهامة في إدارته، وعين حكَّاماً كانوا متحالفين معه سياسياً، وقد أتت هذه الاستراتيجية بنتائج عكسية بسبب الخيارات السيئة التي كان يختارها كرزاي (المبنية على أساس العلاقات الشخصية أكثر من كونها مبنية على الكفاءة)، كما أدت إزالة الزعماء المحليين أو إضعافهم إلى مزيد من الانقسام السياسي.

ونتيجة لذلك، يوجد اليوم عدد قليل من القادة المحليين الذين يستطيعون السيطرة على أي إقليم ذي شأن، ومن بين هذه المجموعات الصغيرة: إسماعيل خان (جزء من ولاية هيرات)، الأستاذ عطا (ولاية جوزجان)، والأستاذ رباني (جزء من ولاية بدخشان)، والولي كرزاي

(في قندهار). وعلى الرغم من التغطية الإعلامية البارزة، فإن "غول آغا شيرزاي" ليس قوياً جداً في جلال آباد أيضاً، فهو يعمل كوسيط بين القوى المحلية، حتى أن القادة القلائل الذين يسيطرون على إقليم كبير لا يعملون على إعادة بناء الولاية.

وقد نجحت الحكومة المركزية في بعض الأحيان في حشد القادة المحليين إلى جانبها (بمساعدتهم على أن يتم انتخابهم أو منحهم مناصب حكومية)، ولكن الوضع لا يتغير جذرياً، بمعنى أنه لا يوجد إعادة بناء حقيقية لهياكل الدولة، ولا يختلف هؤلاء القادة كثيراً عن القادة الذين كانوا في الثمانينات، لأن مواردهم يتم التزود بها من خارج المنطقة التي يهيمنون عليها في الغالب، فهم يأخذون نسبه مئوية من الموارد الخارجية القادمة من الدولة أو من المشغلين الاقتصاديين الخارجيين. ويكتسب هؤلاء الرجال الإقليميون الأقوياء من خلال مراقبة عبور الحدود وفرض الرسوم الجمركية والضرائب إيراداتٍ شخصية من التجارة القانونية أو غير القانونية عبر الحدود، ولكنهم لا يستخدمون هذه الموارد في المصلحة العامة وبناء الدولة، وعلاوة على ذلك يأخذ القادة المحليون نسبة مئوية من المعونات الأجنبية. ونظراً لضعف التحكم بالمعونة خارج كابول - ويرجع ذلك جزئياً إلى سوء الأوضاع الأمنية - فإن الأموال القادمة من المجتمع الدولي يعاد توجيهها بسهولة لتمويل هؤلاء الرجال الأقوياء المحليين.

ونظراً إلى الفراغ الذي خلفه غياب الدولة، فإن القادة المحليين يعيدون التسلح بسرعة، وفي الفترة بين عامي 2003-2004 كان هناك برنامج لنزع السلاح دفع الناس لتسليم الأسلحة إلى السلطات، وقد كان الأثر الرئيسي لهذا البرنامج -للأسف- هو تمكين القادة من رفع مستوى ترساناتهم العسكرية بشراء أسلحة جديدة بالأموال التي حصلوا عليها من بيع الأسلحة القديمة. ومنذ عام 2006، وعندما أصبح زخم قوة المتمردين واضحاً، كان الناس مقتنعين بأن الدولة الأفغانية والتحالف الدولي لن يتمكنا من تحقيق السلطة الكاملة. ولتوفير الأمن الخاص بها تشتري المجموعات المحلية كميات كبيرة من الأسلحة، والنتيجة - ولا سيما في الجنوب - هي أن

ثمن الأسلحة قد ارتفع، وعلى مستوى كابول فإن شراء الأسلحة -وإن كان بكميات كبيرة نسبياً- يعدُّ أمراً سهلاً للغاية.[9]

الجدير بالذكر أنه لا توجد مؤسسات عاملة على مستوى المديريات في معظم الولايات، وغالباً ما كان يتم نقل بعض مدراء المديريات المعروفين من قبل السكان المحليين بالفساد أو عدم الكفاءة إلى مديرياتٍ أخرى، وذلك بفضل صلاتهم الشخصية بالحكومة المركزية. وفي هذا الفراغ الإداري والأمني، تقوم حركة طالبان بتشكيل حكومة بديلة، وتشويه سمعة الحكومة المركزية، وبسط نفوذها على المناطق التي كانت تفقد الوجود فيها.

والمشكلة الرئيسية هي انعدام الأمن وفقدان أجهزة إنفاذ القانون، ولا سيما على مستوى قطاع الشرطة والسلطات القضائية، ولم يتم توجيه المال الكافي نحو بناء المؤسسات، كما كان مخطط قطاع العدل والشرطة فاشلاً كلياً. ومن الناحية العملية لا يوجد قضاة في الولايات، كما أن ضباط الشرطة الموجودين هناك قليلي العدد، ويتقاضون أجوراً زهيدة، وهم عرضة للفساد، إضافةً لافتقراهم للتدريب والتسليح، ففي محافظة قندوز على سبيل المثال يتم حفظ أمن كل مليون شخص من السكان من قبل 1000 رجل (افتراضياً)، وإن كان الرقم الفعلي أقرب إلى 500، وهذا ما جعل الناس يسعون الآن إلى حل النزاعات بينهم بالذهاب إلى مجلس الأعيان

---

[9] بندقية الدراغونوف (بندقية قنص) تكلف 1500 $ – 2000 $، وبندقية نوع AK 47 تكلف 500$ -800$ - اعتمادا على النوعية، وصندوق يحوي 600 رصاصة لبندقية من نوع AK47 يكلف 250 $، وقاذف آر بي جي يكلف 400$. وهناك المزيد من الطلب في الجنوب بسبب الاقتتال، وبالتالي فإن الأسعار هي أعلى مما كانت عليه في الشمال. وإن الفكرة القائلة بأن السيطرة الأمثل على الحدود من قبل القوات الأمريكية هي ما يفسر زيادة الأسعار هذه هي فكرة لا أساس لها من الصحة. ("إعطاء الجيش الأفغاني دورا إداريا" للمؤلف الأمريكي بينغ ويست، صحيفة وول ستريت، 8 أيار عام 2009.

(http://online.wsj.com/article/SB124174197515699005.html

(الجرغه) المحلي (عندما يكون فعالاً) أو إلى علماء الشريعة الإسلامية المحليين في معظم الحالات.

وقد شدد الغرب كثيراً على التنمية الاقتصادية، على الرغم من أن البناء الناجح للدولة سيعتمد أكثر بكثير على إرساء الأمن والنظام القضائي الفعال والمتجاوب. وحتى بين الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار، فإن من يقترح وينفذ المبادرات الإنمائية هي جهات أجنبية فاعلة وليس السكان المحليون، مما يزيد من تهميش السكان وبالتالي تقويض بناء الدولة.

وفي نهاية الأمر فإن الجيش الوطني الأفغاني -وفقاً لبعض الأدلة غير المؤكدة- غير قادر على نشر وحدات كبيرة على الرغم من تحسن التدريب والروح القتالية، وإن قيادة وسيطرة الجيش الوطني الأفغاني لا تزال ضعيفة ولا تمكنها من العمل بمفردها وبمعزل عن قيادة التحالف الدولي، ويفيد المراقبون الذين هم على اتصال مباشر مع قيادة الجيش الوطني الأفغاني بأنه لا يمكن للعمليات التي تشمل أكثر من 100 جندي أن تدار بصورة مستقلة وفعالة، وفضلاً عن ذلك فإن التحالف الدولي في الشمال وعلى الرغم من وجود آلاف الجنود هناك لا يشارك في القتال ضد المتمردين، فمثلاً عندما هوجمت البوابة الشمالية لمدينة قندوز في منتصف نيسان لم تتدخل فرقة إعادة الإعمار الألمانية المحلية التي كانت على بعد بضعة كيلومترات عنها فقط.

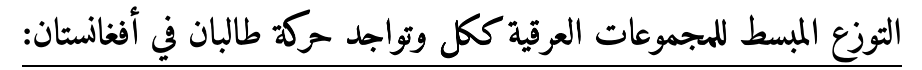
الجبهات الإقليمية والاستراتيجية العالمية:

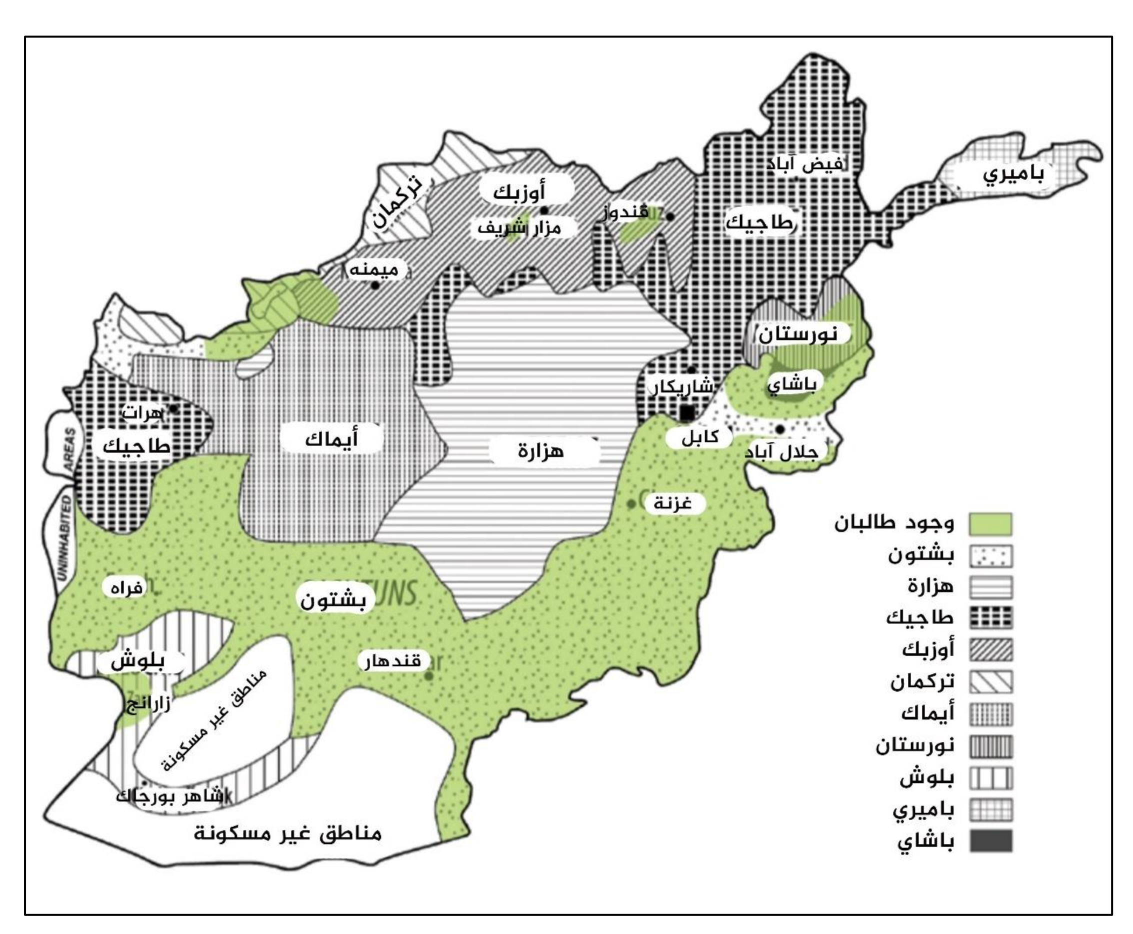
لقد حُددتُ مناطق منفصلة وفقاً لمعايير مختلفة عند ما قمتُ برسم خريطة لحركة طالبان. ولا يرتبط عدد حوادث الصراع ارتباطاً مباشراً هنا لأن عدد هذه الحوادث يميل إلى التناقص في الأماكن التي تسيطر عليها حركة طالبان سيطرة تامة، كما لا ترتبط نسبة كبيرة من الحوادث بالمتمردين بشكل مباشر في أماكن أخرى. ولذلك فإنه من المضلل تقييم قوة المتمردون بالإشارة إلى أن معظم الحوادث لا تحدث إلا في عدد قليل من المقاطعات، أضف إلى ذلك فإن بعض الأماكن مثل ولاية "غور" تخلو أساساً من السيطرة السياسية، مما يعني أن لا حركة طالبان ولا الحكومة تستحوذ على هذه المناطق، ولكن المتمردين لهم حرية التجول فيها، والاختبار التجريبي الجيد لوجود المتمردين من عدمه هو قدرة العامل الأجنبي أو العامل الأفغاني لدى منظمة أجنبية على التحرك بحرية في هذه المناطق. ومن المقاييس الأخرى التي تشير إلى مستوى سيطرة أكبر للمتمردين هو غياب المسؤولين الحكوميين ووجود إدارة موازية لحركة طالبان.

ووفقاً لمستوى قوة التمرد يمكن تحديد ثلاث مناطق:

أولا: الأماكن التي يسود فيها التمرد الآن (الولايات الجنوبية والشرقية وبضع مديريات في الشمال)، **ثانيا:** الأماكن التي يرجع فيها سبب التمرد إلى البنى العرقية والاجتماعية سوف يكون المتمردون فيها غير قادرين على تحقيق مكاسب كبيرة (مناطق الهزارة المأهولة بالسكان، بانجشير)، **وثالثا:** الأماكن التي يكون فيها التمرد في تصاعد مستمر ولكنه لا يزال في دور التطور (ولايات قندوز وبغلان وغور وتخار وفارياب وجوزجان وسامانغان وبدخشان).

والتقدم الذي أحرزته حركة طالبان هو ثمرة لاستراتيجية متماسكة ونتيجة لقدرة هائلة على تقويض التنظيمات التقليدية (ولا سيما التنظيمات القبلية) لتوسيع نفوذ حركة طالبان خارج قاعدتها البشتونية وبناء تنظيمات سياسية جديدة. وقد حققت حركة طالبان معظم أهدافها في الجنوب حيث وضعت التحالف الدولي في موقف دفاعي.





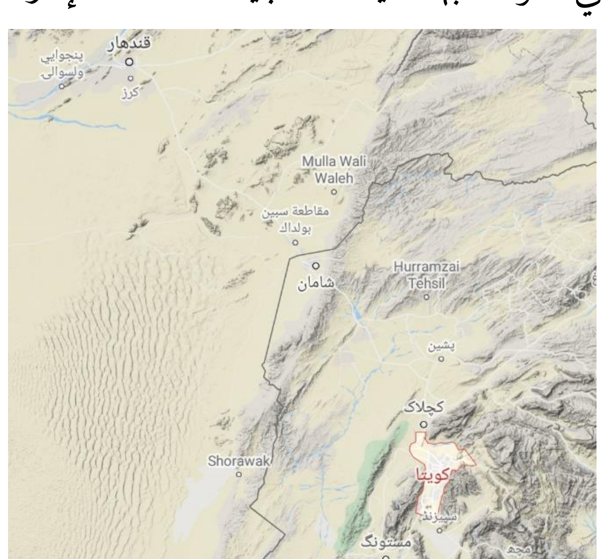
وبما أن حركة طالبان ليست قوية بما فيه الكفاية للاستيلاء على المدن (أو على الأقل الاحتفاظ بها) فإنها تندفع نحو الشمال لتوسيع نطاق المعركة جغرافياً مما يعطي المتمردين شعبية وطنية.

ولوصف التقدم الذي أحرزه المتمردون في الآونة الأخيرة سأقوم بتحليل الكيفية التي تستغل بها حركة طالبان الملاذ الآمن لها في باكستان وتتحكم إلى حد كبير في الطرق المؤدية إلى أفغانستان، وبعد ذلك سأقوم بتحليل استراتيجية حركة طالبان على المستوى الإقليمي، مع التركيز أولاً على المواقع التي تهيمن عليها حركة طالبان ثم على النمو المتزايد للمتمردين في الشمال، ثم سأختتم بمناقشة الوضع الراهن المحيط بكابول.

الملاذات الآمنة والطرقات:

إن الحدود الأفغانية الباكستانية مفتوحة إلى حد كبير أمام حركة طالبان، فالملاذ الآمن في باكستان أصبح الآن أكبر وأكثر أماناً بالنسبة لحركة طالبان مما كان عليه قبل بضع سنوات، ونتيجة لذلك فإن للتمردين حرية تامة في إنشاء طرق النقل والإمداد الخاصة بهم في أعماق أفغانستان.

وقد قامت حركة طالبان بتوسيع وتوطيد ملاذها بشكل منهجي في باكستان بسبب تقدم حركة طالبان الباكستانية، والاتفاق الذي يمنح حركة طالبان الباكستانية زمام السيطرة على وادي "سوات" والتغلغل في مديرية "بيونير" مع مديرية "مالاكاند" بأكملها تحت حكم الشريعة الإسلامية، ما يشير إلى نجاح أكثر جرأة لدى حركة طالبان الباكستانية. فلا يمكن في الغالب اختراق المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية -وبالأخص وزيرستان- بغرض إصلاح الحكومة أو لأجل الجهود المبذولة لبناء الأمن. ومن المحتمل أن يكون أسامة بن لادن ورشيد رؤوف -المشتبه بهما في محاولة تفجير طائرة فوق الأطلسي- متمركزين هناك، وربما تكون بلوشستان -غير المعروفة بنفس الدرجة التي تعرف بها الهيئات القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في باكستان- من أكثر الأماكن أمناً لحركة طالبان الأفغانية لأن وجود القاعدة هناك ضئيل ولأن الدولة الباكستانية تغذي حركة طالبان لاستخدامها ضد الحركات القومية البلوشية، ففي مدينة "كويتا" تستخدم الحكومة المركزية حركة طالبان الأفغانية لمواجهة القوميين البلوش.



وقد تعاملت حركة طالبان بكفاءة مع اثنين من خصومها المحتملين بتوسيع مركزها في باكستان هما: الشيعة وزعماء القبائل. وفي إدارة "كورام" بالقرب من "باراشينار" كانت قبيلة "توري"

الشيعية قد أُخضعت من قبل حركة طالبان الأفغانية، ولم تعد تشكل عقبة أمام المتمردين، وفي حالات معينة قامت حركة طالبان الباكستانية باغتيال شيوخ مقربين من الحكومة.

إن تقدم حركة طالبان الباكستانية -الذي بدأ في مايو عام 2009 بالهجوم في وادي سوات- يهدد الآن أعماق باكستان، كما أثار ذلك رد فعل واسع النطاق من الجيش. ويمكن وصف الوضع على أفضل وجه بأنها حرب أهلية على نطاق صغير شردت أكثر من مليوني ونصف المليون شخص. ومن السابق لأوانه تقييم نتائج هذه العمليات، خاصة أنه من المقرر أن تتواصل العمليات العسكرية في وزيرستان. لا يستهدف الجيش الباكستاني حركة طالبان الأفغانية في الوقت الراهن. وطالما أن حركة طالبان الأفغانية لا تزال تعيش في الحرم الباكستاني دون أي عائق من التحالف الدولي أو الجيش الباكستاني فإن التمرد سيظل يتمتع بعمق استراتيجي مع احتمال ضئيل لتوجيه ضربة حاسمة ضد قواعده.

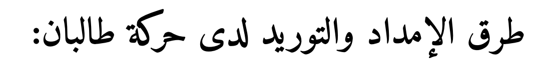
هناك ثلاث طرق رئيسية إلى داخل أفغانستان من باكستان لا تختلف كثيراً عن تلك التي استخدمها المجاهدون في الثمانينات:

الطريق الأولى هي طريق "باراشينار" نحو جنوب كابول. (إن المسافة من باراشينار إلى كابول هي 90 كيلومتراً) وقد حققت حركة طالبان مكاسب جسيمة في مديرية "أزرا" (ولاية لوغار)، وهي بوابة استراتيجية إلى جنوب كابول. وتتعرض قبيلة "جاجي" في منطقة جاجي مايدان في محافظة خوست لضغوط شديدة للسماح لحركة طالبان بعبور أراضيها وتعزيز الطريق للمتمردين.

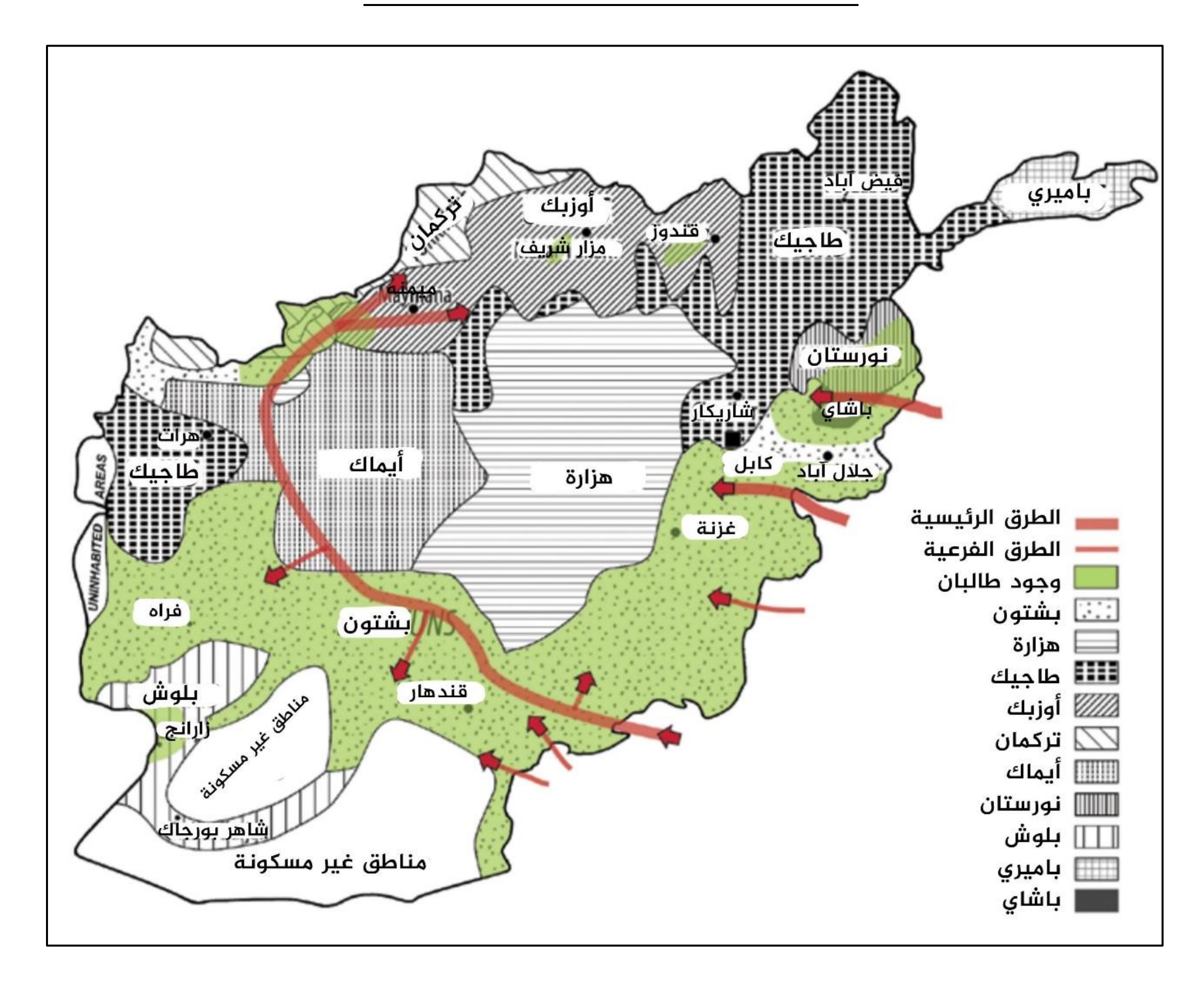
الطريق الثاني هو عبر ولاية "زابل" نحو الجنوب والغرب والشمال، ويعد هذا الطريق ممراً حساساً لنقل المقاتلين المتمردين إلى الشمال (غزني ووورداك ولوغار)، وكذلك إلى ولاية قندهار وعن طريق محافظة "أوروزغان" إلى الغرب (هلمند، هيرات، بادغريس). وتخضع ولاية زابل تماماً لسيطرة طالبان دون وجود هيكل للدولة والقواعد الأمريكية معزولة تماماً في هذه المنطقة.

الطريق الثالث هو عبر ولاية "كونار" وشمال طريق كابول-جلال أباد، وهناك رفض شديد من قبل السكان للأجانب الموجودين في "ولاية كونار"، والتي هي أيضاً معقل تاريخي للحزب

الإسلامي، كما أن المواقع العسكرية الأميركية معزولة هناك، وتخضع لهجمات مستمرة من قبل القرويين المحليين والحزب الإسلامي.



طرق الإمداد والتوريد لدى حركة طالبان:



ولا توجد طريقة عملية لإغلاق الحدود إما من الجانب الباكستاني أو الأفغاني، وإذا لم يتحكم المرء في الحدود بأكملها، فإن العمليات العسكرية للسيطرة على جزء منها لا قيمة لها. ومن الصعب جداً السيطرة على هذه الطرق في الجانب الأفغاني بسبب التضاريس والكراهية المحلية تجاه الأجانب. وفي واقع الأمر فإن عشرات الآلاف من القوات الأمريكية المنتشرة على طول الحدود ربما لن تكون كافية لإغلاق الحدود، ومن الواضح أن عدد وحجم المراكز الحدودية الأمريكية التي تكون ملائمة ضمن حدود مستويات القوة العامة في أفغانستان غير كافية للسيطرة على عمليات التسلل، وفي أحسن الأحوال يمكنها توفير معلومات استخبارية عن معدل عمليات العبور وحجمها.

ويشكل بناء طرق جديدة إحدى الأولويات الرئيسية لتطوير البنى التحتية الأساسية للمجتمع الدولي والدولة الأفغانية، ويتم أو سيتم توصيل أماكن مثل مركز أفغانستان وبدخشان في المستقبل القريب، فبناء طريق مركزي وأيضاً طريق إلى هيرات، بالإضافة إلى طريق إلى "ميامانا" في السنوات القليلة القادمة هي خطوات في الطريق الصحيح. ومن المستحسن إنشاء شبكة طرق وطنية لأسباب اقتصادية وأمنية، بحيث تتمكن القوات الحكومية من التحرك بسرعة أكبر معززة قدرة الدولة على تأمين السكان، والذي يعدُّ أمراً أساسياً لمكافحة التمرد. وفضلاً عن ذلك فإنه من الأكثر صعوبة إخفاء العبوات الناسفة على طريق إسفلتي. وفي حين أن الطرق الجديدة ستقوي الدولة الأفغانية فإن المتمردين سيستفيدون منها أيضا (بدون أسلحتهم).

وخلال النظام الشيوعي، كان نظام التجنيد الشامل يعني أن مقاتلي المقاومة الشبان لا يمكنهم دخول المدن خشية التعرض للخطر، ولكن اليوم يمكن لحركة طالبان التنقل بحرية بواسطة وسائل النقل العامة أو الخاصة، ويضاف إلى ذلك -وبما أنه لا توجد دولة حقيقية أو سيطرة عسكرية على الطرق- أصبح من الممكن نقل الأسلحة بحرية من ولاية إلى أخرى. كما تمكن المتمردون من الاستفادة من إنشاء هذه الطرق من خلال ابتزاز الأموال من المقاولين مقابل السماح لهم بمواصلة أعمال البناء.

تعزيز قبضة المتمردين في الجنوب والشرق:

تشكل حركة طالبان القوة السياسية المهيمنة في العديد من المناطق في أفغانستان، بما في ذلك الولايات التي تضم أغلبية من البشتون في الشرق والجنوب: باكتيا، باكتيكا، زابل، قندهار، أوروزغان، غاني، ورداك، لوغار، هلمند، فرح، كونار، ولغمان، بينما في غازني وأوروزغان وورداك، تستبعد المناطق المأهولة بسكان الهزارة حركة طالبان، كما تسيطر الحركة أيضاً على مديريتي "بالا مورغراب" وغورماش (بادغيس) ومعظم ولايتي كونار ولغمان.

إن الوضع في "نانغرهار" متوتر -خاصة حول جلال أباد- ويتطلب تحليلاً مستقلاً، لكن المتمردين راسخون رسوخاً شديداً وعلى وجه الخصوص في الجزء الجنوبي من الولاية (مديرية خوجياني) وفي الجزء الشمالي. وغالباً ما يساء تشخيص وضع هلمند: فهذه الولاية ليست القاعدة الرئيسية لحركة طالبان -حتى وإن كانت المعارضة قوية للغاية هناك- فإن تنظيم التمرد هناك هو ليس تنظيم حركة طالبان بالشكل المعتاد عليه. وعموماً فإن المنطقة المركزية للحركة هي قندهار وزابل، وامتداداً من غزني وصولاً إلى جنوب ورداك، وفي هذه المنطقة تتمتع حركة طالبان بدعم جزء كبير من السكان ونخبهم (معظمهم من الملالي، ولكن أيضاً من أصحاب الأملاك وزعماء القبائل). وهنا تتمثل الاستراتيجية الواضحة للتمرد في تدمير الحكومة الأفغانية، وعزل التحالف الدولي، وبناء حكومة موازية في المناطق الريفية.

وفي هذه المحافظات يتشابه وضع التحالف الدولي مع وضع الاتحاد السوفييتي في الثمانينات من حيث أن التحالف الدولي -المعزول إلى حد كبير في مراكزه- لا يعمل بدعم اجتماعي أو بقبول السكان الأفغان له، كما يسيطر المتمردون على المناطق الريفية، ولهم تواجد محكم حتى داخل مدن مثل قندهار وغزني، إضافة إلى أن الإدارة الأفغانية لا وجود لها خارج المدن الرئيسية.

تقوم حركة طالبان بشكل منهجي بتدمير الحكومات المحلية على مستوى المديريات، وذلك بهدف إيجاد حالة يتم فيها القضاء على اتصال الحكومات بالسكان. وهذا الوضع سيثبت للناس أن الدولة عاجزة عن حمايتهم أو تقديم الخدمات لهم، ودفعهم بدلاً من ذلك إلى قبول العدل

والنظام الذي توفره حركة طالبان، ومن شأن هذه الحالة أن تجبر الجيش الأمريكي على تولي مسؤولية الأمن والحكم المحلي، مما يتيح لحركة طالبان الفرصة للفت الانتباه إلى الاحتلال الأجنبي ولاستقطاب المقاومة له.

في بعض الأماكن لم يعد للدولة تواجدها الفعلي فمدير المديرية غالباً ما يكون غير قادر على السفر إلى مركزها. وفي بعض الحالات، قامت حركة طالبان بالاستيلاء على مراكز المديريات لمدة يوم أو يومين، كما حدث في منطقة موسى خيل في ولاية خوست في نيسان عام 2009، ولكن في معظم الأحوال لا تحتاج حركة طالبان إلى الاستيلاء فعلياً على مركز المديرية بل تحتاج إلى عزله فقط. وعندما يكون مدير المديرية من أهالي المنطقة، فيمكن للمتمردين أن يضغطوا عليه من خلال أسرته، كما يتم استهداف ضباط الشرطة بشكل منهجي لأن الشرطة المحلية الفعالة يحتمل أن تشكل تهديداً رئيسياً للمتمردين، واليوم لا تشكل الشرطة مشكلة بالنسبة لحركة طالبان في الشرق والجنوب، ولا تقدم خدمات الشرطة والخدمات القضائية الأساسية في هذه المديريات، مما يترك لحركة طالبان الحرية في تقديم طريقتها الخاصة في إنفاذ القانون وتسوية النزاعات.

يوضح "بارنيت روبين" بشكل صحيح قائلا: "يوجد الآن دولة موازية تابعة لحركة طالبان في بعض المناطق، ويتجه السكان المحليين بشكل متزايد إلى المحاكم التابعة إلى حركة طالبان والتي تعتبر أكثر فعالية وإنصافاً من النظام الرسمي الفاسد".[10] فانخفضت الجريمة ومثال ذلك انخفاضها في لوغار على الرغم من أن حركة طالبان أيضاً ترتبط بشبكة من المجموعات الإجرامية التي تهاجم المسافرين على الطرق.

(10) روبن بارنيت، "إنقاذ أفغانستان"، الشؤون الخارجية، المجلد 86، العدد 1، كانون الثاني/ - شباط عام 2007، الصفحة 6.

ينظر إلى الزعماء الدينيين على أنهم فوق الانتماءات القبلية ويمنحون عدالة الشريعة الإسلامية، وهم يأخذون العشر (ضرائب المحصول) من القرى التي يسيطرون عليها، حيث تعد الضرائب أيضاً وسيلة لتعزيز سيطرتهم (ومثال ذلك ما حدث في ولاية فارياب منذ عهد قريب).

وتستهدف حركة طالبان العمال الأفغان الذين يعملون مع الأجانب بشكل منهجي، وعلى وجه الخصوص المترجمين منهم للجيش الأمريكي، بل أولئك أيضاً الذين يعملون لصالح المنظمات غير الحكومية أو الأمم المتحدة. (كان هناك حوالي 30 ضحية من هذا النوع في عام 2009، ولم يتم الإبلاغ عن عمليات الاختطاف بصورة منتظمة)، وقد حرض خطيب في مسجد يبعد 200 متراً من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في غرديز على قتل أولئك الأجانب والأفغان الذين يعملون لديهم. كما أن حركة طالبان تتواجد في قندهار داخل المدينة وتتجسس على السكان وتقتل خصومها.

إن النظام القبلي ضعيف في معظم أنحاء أفغانستان ولا يمكنه توفير بدائل لسيطرة حركة طالبان أو الولايات المتحدة، فالبشتونيون عموماً لديهم هوية قبلية، والهوية القبلية مفهوم مرن ومنفتح إلى حد ما، وينبغي عدم الخلط بينه وبين المؤسسات القبلية التي تحدد التزامات واجبة الإنفاذ على أفراد القبيلة. ويمكن لأصحاب المشاريع السياسية -وخاصة في قندهار- استخدام الهوية القبلية كوسيلة لتعزيز المناصرة لهذه المشاريع، ولكن المؤسسات القبلية ليست قوية في عموم البلاد باستثناء الولايات الشرقية من أفغانستان وخاصة باكتيا وباكتيكا. وقد حاول الجيش الأمريكي منذ عام 2002 استخدام القبائل في محاربة حركة طالبان، وقد قدمت خوست على وجه الخصوص وبشكل متكرر على أنها قصة نجاح.

وكان أول فريق إقليمي لإعادة إعمار الولايات التابع للجيش -ومقره في غرديز- أول فريق أنشئ في محاولة لاستخدام القبائل المحلية ضد حركة طالبان، حيث كانت تبلغ ميزانيته السنوية عشرات الملايين من الدولارات، وقد سمح فريق إعادة إعمار الولاية للقيادة المحلية بإدارة برامج هامة في الزراعة وغيرها من المجالات، غير أن التنظيم القبلي قد تم إضعافه كذلك. وقد نجحت

حركة طالبان بإنشاء مجموعات من المقاتلين عبر القبائل وحتى بين القبائل المتعادية فيما بينها عادة، كما قتلوا وأرعبوا من عارضهم من شيوخ القبائل في بعض الحالات.

وقد رأت القبائل التي تحاول مقاومة ضغط حركة طالبان أن قدرتها على التحرك خارج أراضيها محدودة إلى حد كبير، حيث كانت حركة طالبان تسمح للقبائل بتلقي الأموال من فريق إعادة الإعمار، وفي المقابل تسمح القبائل لمجموعات حركة طالبان بعبور أراضيها. ينضم بعض أفراد القبائل إلى حركة طالبان بشكل فردي. إضافة إلى ذلك، تحاول حركة طالبان وبقدر معقول من النجاح تشكيل مجموعات مقاتلة متعددة القبائل وخصوصاً في المحافظات الشرقية، وترتبط هذه العملية ارتباطاً وثيقاً بما حدث في السنوات القليلة الماضية في وزيرستان، حيث تمكن الجهاديون من تهميش زعماء القبائل وبناء حركة قوية بما يكفي لتحل محل النظام القبلي، في حين تفضل القبائل المحلية في بعض الأماكن الحكومة، ولكنها ليست في وضع يسمح لها بمعارضة حركة طالبان بشكل فعال.

فتح جبهة شمالية:

بعد أن حققت حركة طالبان أهدافها في الولايات الجنوبية والشرقية، فإنها تسعى جاهدة لفتح جبهة في الشمال التي تعرف بصورة عامة بأنها الولايات التي بين هيرات وبدخشان، وإن أي تصور بأن المقاطعات الشمالية هادئة هو أمر مضلل. حيث تمكنت حركة طالبان من تحقيق تقدم في الشمال الغربي والشمال الشرقي بمجموعات صغيرة ولكنها تتسم بالكفاءة وتقوم بتوسيع نفوذها. وإن لم يحشد التحالف الدولي ضد هذا التوجه في الشمال لحركة طالبان فسيصبح المتمردون ممتدين عبر البلاد في غضون سنتين أو ثلاث سنوات، وستكون الولايات المتحدة والتحالف الدولي ببساطة عاجزين عن توفير الموارد الكافية لعكس مسار تقدم المتمردين.

وقد شهدت ولايتا بالك وقندوز زيادة بمقدار خمسة أضعاف في عدد الحوادث الأمنية التي حدثت بين عامي 2007 و2008، وذلك بتعرض الدوريات الألمانية للهجوم بشكل روتيني، بل إن ما هو أكثر دلالة من هذه الزيادة هو الطبيعة المتغيرة لهذه الحوادث الأمنية، حيث اعتادت حركة طالبان أن تدفع مالاً للمقاتلين لشن هجمات على الدوريات التابعة للتحالف الدولي وتنفيذ مجموعة متنوعة من العمليات المختلفة. ويضاف إلى ذلك أنهم كانوا يجندون وبشكل حصري تقريباً داخل المجتمعات البشتونية، غير أن محللين محليين قد شهدوا خلال الأشهر القليلة الماضية اثنين من التغييرات:

أولاً: قامت حركة طالبان بإنشاء شبكات أكثر صلابة وذات اعتماد قليل -إن لم يكن معدوم- على المقاتلين المأجورين ولا سيما في قندوز، كما أنهم يحاولون تجنيد مقاتلين من خارج الجيوب البشتونية، وخاصة الأوزبك والتركمان أيضاً. (الهزارة -الذين هم من الشيعة - لديهم حساسية تامة من دعاية حركة طالبان).

ثانيا: أظهرت حركة طالبان ومنذ بداية عام 2009 مزيداً من القدرة على تنظيم الهجمات، فزيادة التأهيل الاحترافي لدى عناصرها (وهي متمثلة في جملة أمور من بينها أنهم يتحركون بسرعة على الدراجات النارية) توضح كيف أنها نفذت هجمات أكثر جرأة وتنسيقاً، بما في ذلك الهجمات المتزامنة على ثلاثة مراكز لشرطة قندوز في نيسان.

إن النطاق الجغرافي للتمرد يتسع، فقد انهار هيكل الدولة في أجزاء معينة من ولاية هيرات، ويتحرك المتمردون بحرية في المثلث المكون من ثلاث ولايات (هيرات، وبادغريس، وغور)، وكذلك فإن مديريتي غورماش وبالا مورغاب (ولاية بادغريس) تخضعان الآن لسيطرة حركة طالبان، وينطلقون من هناك نحو فارياب وجوجان وساري بول، وتترسخ أقدام حركة طالبان بقوة في ولاية قندوز، لا سيما في مديريتي شار دارا وبغلانيناو.

الوضع في محيط كابل الكبرى:

لأسباب واضحة، تضع حركة طالبان من السيطرة على كابول هدفاً عالي القيمة، وهي تتحرك الآن لتخترق جنوب وشرق العاصمة، ولأغراض التحليل هنا، تغطي منطقة كابول المساحة الممتدة من كابول وضواحيها إلى جلال أباد، وهذا التحديد لا يتطابق مع التقسيمات الإدارية الرسمية الحالية أو مع التنظيم العسكري لحلف شمال الأطلسي. وقد نظمت حركة طالبان بشكل منهجي عملية زعزعة استقرار ولايتي ورداك ولوغار اللتين تخضعان الآن (خارج المدن) لسيطرة المتمردين إلى حد كبير. وتخضع أيضاً مديرية موساي (ولاية كابول) أيضاً لنفوذ حركة طالبان، وقد تم توزيع مئات من أقراص الفيديو الرقمية الدعائية لحركة طالبان في قلعة نيازي على بعد بضعة أميال من كابول. وإلى الشرق من كابول تتمتع حركة طالبان (والحزب الإسلامي) بحضور قوي في ولاية كابيسا وشمال مديرية ساروبي.

وإن جنوب شرق العاصمة مفتوح للتسلل أمام عناصر حركة طالبان. وبالنظر إلى أن الحدود الباكستانية -التي تقع تحت سيطرة حركة طالبان- تقع على بعد 90 كيلومتراً فقط، فإنها تبدو ضعيفة، كما تخضع الآن منطقة أزرا (ولاية لوغار) التي تهيمن عليها قبائل أحمدي زاي لنفوذ حركة طالبان، وهناك شريط متاخم من الأراضي التي تحوي المتمردين من ورداك إلى الحدود الباكستانية عبر لوغار (انظر الخريطة). ويتعرض الطريق بين كابول وجلال أباد للتهديد من جهة الجنوب، فحركة طالبان تسيطر على مديرية خوراني في ولاية نانغرهار، ولا تزال القبائل المحلية عاجزة عن وقف حركة طالبان حتى في الحالات التي تحظى فيها الحكومة بدعم محلي.

إن للحاكم الحالي في جلال أباد "شير آغا شيرازاي" شعبية بين السكان، لكن الأمن الآن ليس بالأفضل مما كان عليه الحال قبل تعيينه، وبصفته دخيلاً فهو يعتبر الوسيط الأكبر بين المجموعات المختلفة التي كانت تعارض سلفه السابق حجي قادر.

وستؤمن التعزيزات الأمريكية التي يجري نشرها الآن في أفغانستان طريق الجنوب من كابول إلى "بولاي علم" وغرديز إلى أقصى حد ممكن، ولكن ليس بالضرورة المنطقة المحيطة بها. والطريق ليس بالآمن ليلاً، وفي الحقيقة فإن قليلاً من الطرق آمنة في الشرق والجنوب حيث تهيمن حركة طالبان، حيث أن الطريق إلى غرديز آمنة أثناء النهار، ولكن المسافة بين غرديز وخوست غير آمنة. وعلى الرغم من أن عملية التجنيد غير واضحة، إلا أن جهوداً قد بذلت لتجنيد مقاومة شعبية في محافظة ورداك، وإنه من الممكن أن ينجح التحالف نجاحاً محدوداً في محيط مديرية "ميدان شهر" نظراً لحقيقة أن السكان هناك في ورداك لهم ارتباط أوثق بمدينة كابول من ارتباطهم بسائر أنحاء الولاية. وإجمالاً فإن المكاسب المحدودة التي حققها التحالف جنوب كابول لا تهدد المتمردين.

وتهدف منظمة حلف شمال الأطلسي إلى عرقلة تقدم حركة طالبان من باكستان أو نورستان باتجاه كابول وإن لم يكن لها حتى الآن تأثير يذكر. وفي ولاية كابيسا أصبح الجيش الفرنسي أكثر حذراً بعد الكمين الذي نصب لقواته في آب 2008، وقد نجحت منظمة حلف شمال الأطلسي في وضع استراتيجية أكثر تكاملاً لحماية الولاية ومديرية ساربي من المتمردين، غير أن الهدوء الناجم عن ذلك هش وسرعان ما تم إعادة تنظيم المتمردين. وفي كونار، يتم نشر القوات الأمريكية حالياً على شكل سلسلة من المواقع المنعزلة فيكون من السهل نسبياً على المتمردين التسلل بين هذه المراكز.

خاتمة: لماذا لم تكن الاستراتيجية الحالية فعالة؟

لقد نجحت استراتيجية حركة طالبان حتى الآن، كما حققت معظم أهدافها في الجنوب والشرق، وهي تشق طريقها الآن في الشمال. ومن غير المرجح أن تغير حركة طالبان استراتيجيتها بشكل كبير في مواجهة اندفاع القوات الأمريكية، ومن المحتمل ألا تحشد قيادة الحركة قوات لتحدي التحالف الدولي في معارك مباشرة بما أنها أعربت عن ندمها عما قامت به عام 2005، حيث يمكن لحركة طالبان أن تقرر ممارسة المزيد من الضغط على مدن مثل كابول وغزني وقندهار من خلال تسلل الكثير من عناصرها إليها.

إن الجزء الأكبر من الإمدادات الجديدة للتحالف الدولي تذهب إلى الجنوب لتعزيز الآلة العسكرية الموجودة هناك، وإن نشر الجنود بهذه الطريقة سيفيد حركة طالبان: فمن غير المرجح أن يتحقق للتحالف النجاح في الجنوب، بينما سيترك الشمال مفتوحا أمام تسلل المتمردين، فالتحالف الدولي يرسل آلاف القوات إلى هلمند -على سبيل المثال- مما قد يدفع حركة طالبان إلى الانسحاب تكتيكياً إلى الجزء الشمالي من الولاية أو إلى غور (أو أوروزغان) والعودة إليها في وقت لاحق بعد مغادرة قوات التحالف الدولي منها، ولن يكون هناك ما يكفي من قوات التحالف الدولي للسيطرة والحفاظ على معظم المناطق التي يسيطر عليها المتمردون الآن، و بالتالي يمكن لحركة طالبان مغادرة المناطق التي تتركز فيها القوات الأمريكية ومن ثم العودة إليها عند إعادة انتشار هذه القوات في أماكن أخرى. ولا توجد طريقة لإجبار طالبان على القتال عندما يكون لديهم ملاذ آمن في باكستان أو في الجبال، كما أن حشد القوات الأمريكية في الجنوب سيترك الشمال مفتوحاً لتحقيق مكاسب لحركة طالبان.

ومع ذلك، فإن التمرد لديه نقاط ضعف، كما أن وجود حركة طالبان في الشمال يعد وجوداً هشاً. وفي حال قام التحالف الدولي بتعزيز الجيش الأفغاني وأجهزة الشرطة الأفغانية هناك، فإنه من الممكن إيقاف المتمردين بسهولة نسبياً. ولن تكون هذه هي الحال في غضون سنة أو

سنتين فيما إذا سُمح للمتمردين بالتزايد، بالإضافة إلى أن قيادة حركة طالبان تقع في باكستان أساساً مما يجعلها عرضة لعمليات الشرطة، ولا سيما في كويتا.

ويشير الهجوم الأخير الذي شنه الجيش الباكستاني -بعد أن حاولت حركة طالبان الباكستانية السيطرة على مديرية بونير- إلى أن الخطر الرئيسي الذي يهدد حركة طالبان الأفغانية سيكون تغييراً في الاستراتيجية الباكستانية الذي من شأنه أن يضع حركة طالبان الأفغانية في موقف صعب من الاضطرار إلى القتال على جبهتين، وسيكون من المحتمل أن تؤدي نتائج العمليات العسكرية الحالية في باكستان إلى إضعاف المتمردين بشكل طفيف. ولكن الجيش الباكستاني لا يهدف إلى تدمير الملاذ الآمن لحركة طالبان الأفغانية. وفضلاً عن ذلك، فإن أكثر من مليوني شخص مشرد داخلياً في المخيمات يرجح أن يصبحوا متطرفين بواسطة الحركات السياسية التي تستغل استياء الشبان وانعدام الهدف لديهم.

1. واستناداً إلى هذا التحليل، ينبغي أن يكون للتحالف الدولي منظوره الوطني بشأن الحرب وأن يجد استراتيجية من شأنها وضع حد لتقدم المتمردين:
2. التوقف عن التركيز على القيادة المحلية لحركة طالبان في أفغانستان والتركيز أكثر على القيادة المركزية في كويتا مع الضغط على باكستان مباشرة لاتخاذ الإجراءات هناك.
3. تركيز الموارد الجديدة في الأماكن التي لا تزال فيها حركة طالبان ضعيفة نسبياً: حول كابول وفي الشمال لمواجهة استراتيجيتها المتمثلة في التوسع الجغرافي والعرقي للحرب.

إن الاستراتيجية الحالية المتمثلة في تركيز التعزيزات في ولايتي (هلمند وقندهار) محفوفة بالمخاطر، وإن عدم وجود مؤسسات أفغانية يحكم على التحالف الدولي بالبقاء هناك إلى أجل غير مسمى لمنع عودة حركة طالبان إليها، خاصة وأن الملاذ الباكستاني يمكنها من تنظيم عمليات الكر والفر. إضافة إلى ذلك، يمكن للمتمردين أن يعيدوا توجيه مواردهم إلى الشمال بسرعة، وستكون هناك حاجة إلى مزيد من التعزيزات عام 2010 إذا كان لهذه الاستراتيجية " السليمة والمديدة " أن تتوسع إلى ولايات أخرى.

تعتقد منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل خاطئ بأن التمرد ظاهرة محلية أو إقليمية وقد قامت بتنظيم قواتها وفقاً لذلك، الأمر الذي أدى إلى فشلها في تطوير استجابة وطنية متكاملة ومتماسكة، ويعتبر هجومها الحالي في هلمند -بتركيزه المحلي البالغ- هو آخر مثال عن هذه الاستراتيجية الغير صائبة.

المراجع

- Buddenburg, Doris and Hakan Demirbuken, Afghanistan Opium Survey 2006, Kabul: United Nations Office on Drugs and Crime, Issue, September 2006.
- International Crisis Group, Disarmament and Reintegration in Afghanistan, Asia Report 65, September 2003.
- Dorronsoro, Gilles, Revolution Unending. Afghanistan: 1979 to the Present, Columbia University Press and Hurst, 2005.
- Foxley, Tim, The Taliban's Propaganda Activities, Stockholm: SIPRI Project Paper, June 2007.
- Gannon, Kathy, "Secret 'Night Letters' Condemn Afghan Government as Traitors of Islam, Urge War on U.S.," Associated Press Worldstream, March 20, 2002.
- Guitozzi, Antonio, Koran, Kalashnikov and Laptop, London, Hurst and Company, 2008.
- Guitozzi, Antonio and Dominique Orsini, "Center-Periphery Relations in Afghanistan: Badakhshan Between Patrimonialism and Institution-Building," Central Asian Survey, 2009.
- Human Rights Watch, "Taliban Night Letter From Helmand Province," http://www.hrw.org/campaigns/afghanistan/2006/education/letter2.htm; http://www.hrw.org/reports/2007/afghanistan0407/1a.htm.
- International Crisis Group, Pakistan's Tribal Areas: Appeasing the Militants, Asia Report no. 25, December 11, 2006.
- International Crisis Group, Taliban Propaganda: Winning the War of Words, Asia Report no. 158, July 24, 2008.
- Human Rights Watch, "Taliban Night Letter From Helmand Province," http://www.hrw.org/reports/2006/afghanistan0706/4.htm.

- **Johnson, Thomas H, "The Taliban Insurgency and an Analysis of Shabnamah (Night Letters)," Small Wars & Insurgencies, vol. 18, no. 3, September 2007،**
- **Kimmage, Daniel, "The al-Qaeda Media Nexus," RFE/RL Special Report, 2008،**
- **Maley, William, The Afghanistan Wars, Palgrave, Macmillan, 2002،**
- **Naylor, Sean, "Insurgents in Afghanistan Have Mastered Media Manipulation," Armed Forces Journal, April 2008, http://www.armedforcesjournal.com/ 2008/04/3489740،**
- **Rashid, Ahmad, "Letter from Afghanistan: Are the Taliban Winning?" Current History, January 2007،**
- **Rubin, Barnett, "Saving Afghanistan," Foreign Affairs, vol. 86, no. 1, January/ February 2007،**
- **The Asia Foundation, Afghanistan in 2007, Kabul, 2007،**
- **Yousafzai Sami and Urs Gehriger, "Der Kodex der Taliban," Weltwoche, no. 46, November 2006, http://www.weltwoche.ch/ausgaben/2006-46/ artikel-2006-46-der-kodex-der-taliban.html،**

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي منظمة خاصة غير ربحية تكرس جهودها للنهوض بالتعاون بين الدول وتعزيز المشاركة الدولية النشطة من جانب الولايات المتحدة. تأسست مؤسسة كارنيغي عام 1910، وهي مؤسسة غير حزبية متفانية في تحقيق نتائج عملية من خلال عمليات البحث والنشر والدعوة لإنشاء مؤسسات جديدة وشبكات دولية، وإنشاء هذه المؤسسات والشبكات في بعض الأحيان.

يقوم شركاء المؤسسة بصياغة نهج سياسة جديدة، ويشمل اهتمامهم المناطق الجغرافية والعلاقات بين الحكومات والأعمال التجارية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود التغيير العالمي.

وبناء على التأسيس الناجح لمركز كارنيغي في موسكو، أضافت مؤسسة كارنيغي إلى مكاتبها الحالية في واشنطن وموسكو مراكز عمل في بكين وبيروت وبروكسل، وهي المؤسسة السباقة في الفكرة القائلة بأن مركز البحوث الذي تتمثل مهمته في المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار العالمي يتطلب منه وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة القوميات في محور أعماله.